إبق على تواصل دائم بالعالم لحظة بلحظة على موبايلك
ارسل اس أو (S) على زين 96998 وطنية 1794 فيفا 55176
للتواصل: alseyassahnewspaper @alseyassahnews

■ سلوى الجسار

رفضتُ المشاركة في الحكومة الجديدة لأنها انتقالية ولا أقبل أن أكون "محللة" في وزارة تصحيح مسار!

الجسار لـ"السياسة": التهديد بالمظاهرات اعتراف من المعارضة بالإفلاس السياسي

■ حوار - ناصر قديح:

وصفت النائبة د. سلوى الجسار ما آلت اليه الامور السياسية في الكويت بالمشهد المحزن مشيرة الى اننا لم نعهد مثل هذه الاوضاع وطريقة التعامل مع الاحداث بهذا السيناريو.

وتمنت الجسار ان يمارس مجلس 2009 العائد بحكم المحكمة الدستورية كافة صلاحياته الرقابية والتشريعية لاسيما وان المدة المتبقية له بسيطة، محذرة من ان محاولات ارضاء "الاغلبية" المبطلة في مجلس 2012 والانصياع لتهديداتها واللجوء الى ساحة الارادة لن تكون في الصالح العام للبلاد. ورفضت الجسار في لقاء خاص مع "السياسة" حضور جلسة الـ31 من الجاري التي دعا لها رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي وقالت: اذا كانت الجلسة فقط لاستكمال الخطأ الاجرائي لن احضر لان الجلسة ستكون جسر عبور مؤقت وأرفض ان اكون اداة لتصحيح اخطاء الحكومة، ونوهت الى ان غالبية نواب 2009 لن تحضر الجلسة المذكورة.

واعتبرت ان المطالبة بتطبيق الامارة الدستورية انقلاب على الدستور، متسائلة ماذا بعد ذلك والى اين يريدون الوصول؟

ورأت الجسار ان تهديد المعارضة في الخروج بالمظاهرات ورفع سقف مطالبهم الى السماء بأنه اعتراف بالدخول الى مرحلة الافلاس السياسي. وابدت استغرابها تجاه صمت مؤسسات المجتمع المدني بشأن المطالبات بالامارة الدستورية والحكومة الشعبية، مشيرة في الوقت نفسه الى ان بعض ممثلي المعارضة جاءوا بأصوات مؤيدة لتلك المطالبات.

وشددت الجسار على انها ستقدم استجوابا لوزير الصحة في حال استمر مجلس 2009 على خلفية تجاوزات وتزوير ملفات العلاج بالخارج وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

■ الانشقاقات في الأغلبية تتوسع مع الأيام وصعب جداً أن تتفق على مشروع واحد

■ المعارضة تستفيد من حالة الفراغ الموقت في البلد بالضغط لحل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة

■ سأستجوب وزير الصحة وأكشف حالات تزوير في العلاج بالخارج إن استمر مجلس 2009

■ أقول للقيادة السياسية: ما المانع من استمرار مجلس 2009 في ظل الحديث عن تعديل الدوائر وآلية التصويت؟!

● ما الذي يحدث في البلد؟

■ ما يحدث شيء مؤسف، وما آلت اليه الامور من عملية القص واللزق فهو شيء غير مقبول خاصة ونحن نتحدث عن دولة مؤسسات، السيادة فيها للقانون، والقانون فوق الجميع، واحترام السلطات بما كفله الدستور، لاسيما السلطة القضائية، لذلك فإن المشهد السياسي في الكويت هو مشهد حزين لان الكويت لم تعهد مثل هذا المشهد بالطريقة التي نراها، وعلينا التعامل مع حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 وكنت اتمنى عودة المجلس ليمارس دوره الرقابي والتشريعي ولكن الحالة النفسية التي كانت ابان حكم المحكمة الدستورية وتصريح وزير الاعلام بأن الاسباب في حل مجلس 2009 مازالت قائمة اعطى نوعاً من التوقف المؤقت في عدم وجود الرغبة في تنفيذ حكم المحكمة، مع العلم انني ارى ان هذا المجلس محصن دستورياً بحكم المحكمة وله ان يمارس كل الصلاحيات وكنت اتمنى ان نكمل المدة المتبقية خاصة انها مدة بسيطة، لكن يبدو ان الوضع العام كما اراه للأسف يميل الى النظر الى الطرف الاخر (كتلة الاغلبية) في مجلس 2012 المبطل، اعتقد انه من العدالة السياسية كونهم قاموا بكل المبادرات بدءاً من اللجوء الى ساحة الارادة وزعزعة الوضع السياسي في الدولة من خلال المطالبات بتغيير المجلس ورئيس الوزراء والحكومة، ومع ذلك قبلنا بذلك واحترمنا ارادة سمو الامير ودخلنا الانتخابات وقبلنا بالنتائج، وقلتها سابقاً بأنني كنت اتمنى استمرار مجلس 2012، لكن يبدو انهم مستمرون بهذا النفس المؤجج الذي خذل المشهد السياسي لتوجهاتهم ولحساباتهم السياسية دون الاخذ بالاعتبار واحترام الاراء الاخرى، ومطالباتهم المتسارعة بسرعة لحل مجلس 2009، واستمرار الضغط المباشر وغير المباشر على سمو الامير.

● قلت إن المشهد السياسي مازال ضبابياً، اذا كيف تنظرين إلى الدعوة لعقد جلسة مجلس 2009 وفيما بعد حله؟

■ أرى بحسب رصدي للساحة السياسية، خاصة بعد وضوح رؤية "المحلل" وتشكيل الحكومة، أن الحكومة الجديدة عليها القسم امام مجلس الامة حتى يكونوا اعضاء في البرلمان، وبالتالي انا كنائبة في مجلس 2009 اذا كان حل هذا المجلس لازال قائما وان الدعوة لحضور جلسة مجلس 2009 هو فقط لاستكمال الخطأ الاجرائي وتصحيح وضع الحكومة فإنني ارى ان هذه الجلسة ستكون مجرد جسر عبور موقت لا اقبل به، ولن احضر هذه الجلسة كوني ارفض ان اكون اداة لتصحيح اخطاء الحكومة.

● هل هناك من سيناريو لاستمرار مجلس 2009؟

■ اعتقد ان هناك رأياً اخر، بأن نستمر على ما نحن عليه ويتم الدعوة لحضور الجلسة، فإذا كان سمو الامير مصر على حل المجلس فأنا اعتقد أن الغالبية الحكومية في مجلس 2009 لن تقبل بهذا التصحيح الموقت وبالتالي سيتم مقاطعة هذه الجلسة لعدم وجود النصاب، ومن ثم سيتم توجيه الدعوة لجلسة اخرى بعد اسبوعين، واعتقد ان الدعوة الاخرى للجلسة الثانية ستكون بعد عيد الفطر السعيد، حتى يتم الاستفادة من الوقت خصوصا واننا مقبلون على موسم الحج ومن ثم المؤتمر الدولي الذي سيعقد بالكويت، لذلك يجب اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار، وغير ذلك فإنني اوجه حديثي للقيادة السياسية ما المانع من استمرار مجلس 2009 خصوصا في ظل التداعيات الكثيرة في موضوع اعادة النظر في الدوائر الانتخابية وآلية التصويت؟ فالبعض يقول لماذا الذهاب لمراسيم الضرورة خصوصا وانه ينبغي اقرار هذه التعديلات في مجلس 2009 لتحصين مثل هذا القرار كونه المجلس عاد بحكم المحكمة، وهو قرار من شأنه اعادة رسم الخارطة السياسية بالدولة، لاننا منذ عام 2006 ونحن نشهد حالة عدم استقرار في البرلمان من حل واستقالات للحكومة وتغيير الدوائر من (25 -5) دوائر لذلك اذا لم يكن هناك حل جذري فأعتقد ان الديمقراطية الكويتية ستصبح سببا مباشرا في عدم استقرار الدولة بأوضاعها المختلفة، خصوصا وان سقف المطالب ليست فقط تغيير رئيس الوزراء او الحكومة لعدم وجود التعاون، لان الموضوع لا يمكن ان يختزل بهذه التوجهات بل الموضوع انكشف واصبحت نقطة خلاف بين بعض الكتل واصبح سقف المطالب جرئيا من خلال المطالبة بحكومة شعبية وامارة دستورية، وهذه المطالب باتت تلقي بظلالها على الامن الوطني.

● بينت اذا كانت الدعوة لعقد جلسة مجلس 2009 هي لمجرد تصحيح خطأ اجرائي فإنه سيكون لك موقف ما هو؟

■ نعم سأقاطع حضور الجلسة.

● اذا الجميع قاطع الجلسة ما هو السيناريو المرتقب؟

■ ستتخذ الاجراءات المعتادة، سيدخل رئيس المجلس فإذا لم يجد النصاب الكافي سيرفع الجلسة، ثم سيدعو الى جلسة اخرى بعد اسبوعين حتى تكون الاجراءات مستوفاة الشروط، وحسب ما لدينا من معلومات وما نقل لنا من رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي بأنه سيرفع كتاباً الى سمو الامير، وهذه المرة ستختلف الاسباب، حيث ان سمو الامير سيبدي اسبابا تختلف عن اسباب حل مجلس 2009، وهي ستكون مبنية على رسالة رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي بأن هذا المجلس يستحيل ان يمارس دوره الرقابي والتشريعي لعدم استكمال النصاب من قبل اعضاء مجلس الامة 2009، وبالتالي يرفع الامر الى سمو الامير، وانا ارى بأن سموه سيعمل لما فيه الصالح العام، خصوصا ما المانع باعطاء الفرصة الاخيرة لمجلس 2009 لاستكمال مدته، لاسيما وان ذلك يعطي القضاء الكويتي قوة واحتراما كبيرا لأحكامه.

● ماذا يعني اعتراض الاغلبية بمجلس 2012 على حكم قضائي مثل حكم المحكمة الدستورية؟

■ لانهم متخوفون بان المرحلة المقبلة لن تكون لصالحهم وبالتالي هم متخوفون من ان ما حدث في نتائج 2012 التي جاءت كردة فعل متراكمة في قضية ممارسات الظهور وان مطالبهم السابقة قوبلت بالايجاب وتم الاستفادة منها ولكن ما يتخوفون منه حاليا، هل من الممكن المحافظة على ارقام النتائج في الانتخابات المقبلة لذلك كانوا حريصين على بقاء مجلس 2012 بدليل ان الممارسة الرقابية والتشريعية جاءت للاستمرار بتنفيذ مثل هذه المطالب.

● كيف تنظرين الى مستقبل القضاء في الكويت في ظل ما حدث؟

■ بكل تأكيد مستقبل مخيف، وانا لم اكن استبعد ذلك لانه عندما حدثت مشكلة اقتحام المجلس وما تبعه من اعتصامات امام قصر العدل وهم سعداء، كانت فكرتهم تشكيل ضغط شعبي على القضاء، لذلك هم مخطئون ان كانت ضغوطهم ستؤثر على السلك القضائي فهو امر خطير، لذلك كنت اتمنى عندما صدر حكم المحكمة ان يعود مجلس 2009 لممارسة دوره الرقابي والتشريعي حتى نقول بالفعل ان القضاء الكويتي قضاء عادل ونزيه.

● كيف تقرئين بياني كتلتي الاغلبية والعمل الوطني وأيهما أصدق؟

■ أعتقد ان بيان العمل الوطني أكد على مشاريع عمل ستسهم في قضية الاصلاح السياسي، وانا لست مع انتقاد النائب خالد السلطان لهذا البيان، اما بيان الاغلبية فهو يعزز بأنه في حال فوزهم سيؤكدون على الاستمرار في المطالبات التي ستأخذ السقف الجريء.

● ألا تعتقدين ان كتلة الأغلبية نجحت في دغدغة مشاعر المواطنين من خلال بيانها الأخير؟

■ الشعب الكويتي قد يكون أخطأ في تقدير النتائج والحسابات ولكنه لن يقبل بأن يكون رهينة لمثل هذه النتائج، ولذلك لاحظنا الانشقاقات التي بدأت تتضح بين اعضاء كتلة الاغلبية، بسبب تصدر الاخوان المسلمين "حدس" المشاهد السياسية للمحافظة على عدد المقاعد في البرلمان وكذلك كتلة العمل الشعبي.

● ألا ترين ان بعض نواب الاغلبية غير واعين لذلك؟

■ الان الكرة في ملعب الشعب الكويتي لان من أوصلنا الى حالة الانشقاق والتأزيم السياسي من خلال اعادة رسم الخارطة السياسية في البلد، كذلك مشكلتنا ان قضية التوجهات اصبح فيها انشقاق كبير جدا.

● تمنيت ان يشمل صدور حكم المحكمة الدستورية ممارسة مجلس 2009 دوره الرقابي والتشريعي؟

■ أعتقد ان مجلس 2009 هو عودة مع وقف التنفيذ، فما المانع من ممارسة مجلس 2009 دوره الكامل، لذلك هم "الاغلبية" بدأوا يستفيدون من الوضع القائم ويعلنون نوعا من التعبئة والضغط على سمو الأمير للاسراع في حل المجلس والدعوة الى الانتخابات ويريدون الاستفادة من حالة الفراغ الموقتة التي يعتقدون انها مازالت ايجابية وفي صالحهم.

● متى تتوقعين الانتخابات المقبلة؟

■ أتوقع ان تكون في بداية شهر نوفمبر في موسم الشتاء.

● كيف تنظرين الى انقسام التجمع الاسلامي السلفي خاصة مع توجهات كتلة الاغلبية؟

■ هذا شيء كان متوقعا؟ وهو كان نتيجة ان كتلة الاغلبية اجتمعت لغاية وهدف واحد وان كانت التوجهات مختلفة، لذلك البعض من النواب الذين انضموا الى كتلة الاغلبية بدأو الآن يتحفظون ويعترضون على بيانات "الاغلبية" وبدأوا يراجعون مواقفهم، لذلك ما يحدث في التجمع الاسلامي السلفي هو شأن داخلي خاص بهم.

● هل تعتقدين ان كتلتي العمل الشعبي وحدس ستقطعان الحبل بالتجمع الاسلامي السلفي في آخر الطريق؟

■ يمكن نعم ويمكن لا، ولكن يجب الاخذ بالاعتبار ان هناك بعض اعضاء التيار السلفي مازال يشكل رقما صعبا في قاعدة انتخابية وهذا يعطيهم الضمانات لوصول الكل، كون القاعدة الاساسية هي المصلحة الانتخابية، وهذه الكتل الثلاث تريد الاحتفاظ بعدد المقاعد رغم اختلاف التوجهات واستحداث ستراتيجيات جديدة.

● ماذا تعنين بوجود ستراتيجيات جديدة على الساحة؟

■ مثل ما يحدث الآن من اعادة النظر بالدوائر وآلية التصويتات.

● هل الحكومة الشعبية هي التي ستخرج الكويت من التجاذبات السياسية؟

■ من يقول ذلك، اذا نحن الان في عدم وجود حكومة شعبية وانظر الى حالة الانحدار والفوضى السياسية، فما بالك في حال وجود هذه الحكومة لذلك اعتقد ان الحكومة الشعبية هي بداية النهاية في ظل ما نشهد من اوضاع ومن تداعيات في المنطقة.

● هناك من يرى ان تطبيق الامارة الدستورية هو تمهيد لسلب صلاحيات سمو الأمير؟

■ هذا انقلاب على الدستور والغاء له وهذا يضعنا في حالة تناقض سياسي خطير، واتساءل ماذا بقي بعد ذلك او ليصلوا اليه.

● في ظل عدم وجود هيئات سياسية هل يمكن الحديث عن حكومة برلمانية او امارة دستورية؟

■ نحن كم عددنا كشعب كويتي، لذلك انا ضد من ينادي بالهيئات السياسية "الأحزاب" التي ستنتهي الى ادارة الدولة من قبل ثلاث كتل سياسية وبالتالي انا أرى ان هذا هو الانشقاق الحقيقي في الوحدة الوطنية، وبالنهاية اي تعديل للدستور يجب ان يسبقه استفتاء شعبي.

● كيف تقرئين عدم تضمين بيان كتلة الاغلبية المطالبة بتطبيق المادة الثانية من الدستور؟

■ لذلك ارى ان الانشقاقات ستتوسع في القادم من الايام بين الكتلة، خصوصا ان كتلة العمل الشعبي بالذات منذ ممارستها السياسية او في برنامجها الانتخابي لم تركز على مواضيع اسلمة القوانين ولا على تعديل المادة الثانية والرابعة ولم تتطرق اليها، اما الآن فأصبحت لها حاجة.

الإمارة الدستورية انقلاب على الدستور والحكومة الشعبية بداية النهاية

■ سلوى الجسار متحدثة إلى الزميل ناصر قديح (تصوير - محمود جديد)

● في بيان الأغلبية الأخير قال إن حكم المحكمة الدستورية حال دون استمرار المجلس في تحقيق تطلعات الشعب؟ ماذا يعني؟

■ لأن الحكم لم يأت على أهواء الكتلة، كما أن الحكم أبطل مجلس كانوا يشكلون فيه اغلبية نيابية وكانوا قد بدأوا في رسم خارطة جديدة في موضوع الرقابة والتشريع وبالتالي كان مدخلاً لهم للسيطرة على السلطات الثلاث.

● كيف تنظرين للمطالبات التي تضمنها البيان؟

■ أعضاء كتلة الاغلبية يريدون استعادة حالة الفراغ النفسي الموجودة عند الناخب الكويتي في القواعد الانتخابية لانهم الآن لا يملكون الاوراق السياسية للعبث واللعب فيها لتعبئة الرأي العام.

● ولكن هناك من فسر أن مطالباتهم ستصل الى أعلى سقف هي استخدام الاسلحة؟

■ ومن قال أنهم لم يستخدموا الاسلحة الباردة، من تلفيق وإدعاءات وسب وشتم وتدني لغة الخطاب.

● رغم الاعتراف الضمني بوجود اختلافات وخلافات بين اعضاء كتلة الاغلبية فهل الميثاق السياسي سيقضي عليها؟

■ الميثاق أفرز الخلافات الموجودة، وبالتالي أعتقد أنه سيزيد من التشكيك بنتائج الانتخابات المقبلة، وأرى أن اصرارهم على مقاطعة الانتخابات والاستمرار في الخروج بالمظاهرات السلمية وأن سقفهم سيصل الى السماء فهو اعتراف بأنهم دخلوا مرحلة الافلاس السياسي.

مسؤولية المجتمع المدني

● أين دور مؤسسات المجتمع المدني فيما يحدث؟

■ ما يحزنني أن مؤسسات المجتمع المدني تقف صامتة من دون اصدار البيانات ازاء المطالبات بالامارة الدستورية والحكومة الشعبية ولم تبين او توضح رأيها الوطني لذلك أحمل مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والنقابات ما يحدث، وبنفس الوقت انا لم أستغرب هذا الصمت بحكم أن البعض منهم جاءوا بأصوات مؤيدة لتلك المطالبات. وبالتالي الخلطة السرية لانتخابات المجلس البلدي أو الأمة أولا، خوض انتخابات مجلس إدارة الجمعية التعاونية أو النقابة حتى يتعرفوا عليك وعلى مبادراتك ومواقفك ومن ثم تصبح جسر عبور للأمة والبلدي، لذلك عندما قمنا بتغيير قانون الجمعيات التعاونية في اللجنة الصحية البرلمانية حرصنا على أن يتم تغيير مجلس الإدارة من 9 - 7 ويصبح التصويت لصوتين وهو لاعادة غربلة لما يحدث.

● هل من الممكن ان تتفق الاغلبية على مشروع واحد؟

■ صعب جدا خاصة بعد كشف الاوراق وحدوث حالة الانشقاق.

● كيف تنظرين الى بيان كتلة العمل الوطني الذي بين أن النظام الانتخابي الحالي لم يحقق أي عدالة رغم الاستماتة على معركة "نبيها خمس"؟

■ نعم فيها حالة تناقض، ولكن من جانب آخر فإن بيانهم اشار الى المقومات الاساسية التي من شأنها الاسهام في الاصلاح السياسي ، أما حالة التناقض بالطبع واضحة خاصة عندما تبنوا قضية "نبيها خمس".

● كيف تقرئين أيضا مطالبة كتلة الاغلبية أعضاءها عدم خوض الانتخابات الفرعية ، والانتخابات بشكل عام اذ تم تعديل الدوائر؟

■ هذا اعتراف رسمي بعدم قدرتهم على حشد الاصوات التي من الممكن ان يفوزوا فيها بالانتخابات، وأنا أسأل كيف فزتم بالنظام الانتخابي القائم حاليا، وهذا يؤكد ان (الفرعيات) لعبت دوراً كبيراً في ايصالهم.

● ما أسباب رفض سلوى الجسار الدخول في هذه الحكومة؟

■ لأنها حكومة انتقالية ، ولا أقبل ان ادخل "كمحللة" في حكومة تصحيح مسار، أما اذا كانت حكومة تأتي بعد انتخابات جديدة فسيكون رأيي في حينه بعد قراءة المستجدات السياسية وتطلعات الشارع ونتائج الانتخابات.

● كيف تنظرين الى حسابات الإخوان المسلمين المتضخمة في دبي ومنها نواب كويتيون؟

■ ألا تعتقد أن مجلس 2012 لم يسلكوا مسلك القبيضة وأكبر دليل ملف العلاج بالخارج، لذلك أعلن بأنني اذا استمر مجلس 2009 فإنني سأستجوب وزير الصحة وسأكشف حالات العلاج بالخارج التي تضاعفت بنسبة 50٪ خصوصا من شهر مارس الى شهر يونيو الماضي وسأضرب لك مثالا على مكتب أميركا، حيث ان عدد الحالات المقيدة 140 حالة ووصل عددها اليوم عند إدارة العلاج بالخارج الى 280 حالة وهذه احصائيات مؤكدة من مكتب وكيل الوزارة، أما الموافقة على الحالات في اقسام لجان المستشفيات من دون وجود ملفات لها بصفة اصلية الا يعتبر ذلك تزويراً؟!.